- جماعات المصالح والضغط هي منظمات تجمع وتبلور اهتمامات أعضائها المشتركة وأفكارهم وتحاول التأثير في قرارات الحكومة من خلال الأساليب المشروعة والمسموح بها، وبعيدا عن الهجومية والعدائية.
- وجود جماعات المصالح والضغط يعتبر حلقة وصل بين الحكومة وفئات من المواطنين الذين ينظمون لتلك الجماعات.
- فالنسبة للأحزاب هي وسيلة اتصال مع الحكومة وصانعي السياسات العامة؛ وهي إيصال مطالبهم.
- بالنسبة لصانعي السياسة العامة فإن وجود هذه المنظمات يوفر دعما لوجهات نظر الحكومة، وأداة لتحسس المطالب ومعرفة انشغالات المواطنين؛ وبالتالي تلجأ الحكومات إلى فكرة مشاركة قادة الجماعات في اللجان العامة، والمجالس الاستشارية وإعطائهم دور الوسيط في العلاقات بين المواطنين وسياساتها.

* تأثير جماعات المصالح على السياسات العامة.

- يتمثل هذا الدور من خلال:-

✓ امتلاكها الخبرات إزاء موضوعات معينة والقضايا التي تهم الفئة التي تمثلها وبالتالي لها القدرة على بلورة المطالب في شكل يستحق الاهتمام من قبل صانعي السياسات العامة.

✓ تزويد صانعي السياسات العامة بالمعلومات الفنية والخبرة وتقديم تصورهم

✓ تمتلكها الأموال اللازمة والمصادر الهامة والضرورية للتأثير على السياسة العامة وحماية أعمال أعضائها.

✓ تعتمد عليها الحكومة في تنفيذ البرامج والسياسات، فبدون تعاون وتفاعل هذه الجماعات تبقى السياسات بعيدة عن التنفيذ.

✓ لا يمكن اعتبار جماعات المصالح ناجحة إلا من خلال التزامها الواضح بوظيفة الدفاع وبلورة المطالب.

✓ إن دور هذه الجماعات في التعبير عن مطالب المجتمع يتوقف بقاء تلك المطالب في أولويات واهتمامات وقادة هذه الجماعات.

- إذا أثبتت من خلال دورها وتأثيرها هذه الجماعات يمكن بتحول اهتمامات هذه الجماعات وقيادتها.

10

* معوقات دور جماعات المصالح في التأثير على السياسة العامة :-

- يعتمد دور جماعات المصالح على طريقة المشاركة ودرجة التأثير في السياسة العامة واستمرار النظام.
- يعتمد أيضا على طبيعة المجتمعات والنظم السياسية القائمة (مجتمعات تميل إلى التنظيم وأخرى تتجنبه، طبيعة النظام السياسي ودرجة انفتاحه).
- القدرة التنظيمية والموارد المالية والمادية التي تحوزها، وتماسك الأعضاء فيها.
- مهارة قادتها في تقريب الثقة مع أعضائها وصورة المجتمع لها.
- حضورها الميداني والتنافس الإيجابي بين الجماعات الأخرى ومواقف السير وقراطيين من أطروحاتها.
- ديمقراطية النظام السياسي وانفتاحه.

② - الأحزاب السياسية :-

- الأحزاب السياسية هي تنظيمات مكونة من فاعلين وناشطين سياسيين وناخبين، الذين يعملون بشكل جماعي في سبيل تحقيق أهداف سياسية عامة وترتكز على قاعدة واسعة بهدف الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها.
- يرى (بالومبارا PALOMBARA) هناك 4 شروط تشكل دعامة مفهوم الحزب السياسي

1- تنظيم دائم - أي تنظيم له أمال في الحياة السياسية بشكل أعلى من أمل قادته في وقت معين.

2- تنظيم محلي فاعل ودائم الحضور، ويقيم صلات منتظمة مع المستوى القومي.

3- إرادة لدى القادة المركزيين والمحليين لأجل ممارسة السلطة بشكل منفرد أو مشاركة مع الغير أو التحالف مع أحزاب أخرى.

4- الاهتمام المستمر بالبحث عن الدعم الشعبي من خلال الانتخابات أو أية طرق أخرى.

- وظيفة الأحزاب هو تجميع المصالح والتعبير عنها، والإشعاع والربط بين المجتمع والحكومة، وبالتالي فهي ظاهرة سياسية وطبيعية جدا بل

مبرر وجودها والمجال الحقيقي الذي يبرز نشاطات الأحزاب السياسية.

- دور هذه الأحزاب السياسية وتأثيرها في السياسة العامة يختلف من نظام سياسي إلى آخر حيث أن:

- نظام تعدد الأحزاب: يسمح بوجود أحزاب سياسية متعددة القوى والتيارات.
- نظام الحزبين: أي هناك حزبين رئيسيان تنضوي تحتهم بقية التيارات.
- نظام الحزب الواحد: أي يعدم السماح بوجود أحزاب غير الحزب الحاكم.

- وفي النظم المقارنة ومنها العربية فوجود تعددية حزبية لم يشفع لهذه الأحزاب بدور يذكر في التأثير على السياسات العامة.

* دور الأحزاب السياسية في التأثير على السياسة العامة:

- الأصل هو التعبير عن اهتمامات الناس ومطالبهم العامة والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة.
- نقل رغبات وسياسات وتوجهات الحكومة إلى المواطنين.
- تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزائها إما دعما أو التأييد أو المواجهة بالرفض.

* التفريق بين دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح:

- الأحزاب السياسية تسعى إلى ممارسة الحكم والوصول إلى السلطة، في حين جماعات المصالح تضغط لجعل السياسات العامة مستجيبة لمطالبها.
- الأحزاب السياسية وفي إطار التعبير عن المصالح ومطالب المجتمع تلجأ إلى جعل المطالب ذا بعد عام وشمولي، في حين أن جماعات المصالح تعبر عن مصالح ومطالب أعضائها والفئة التي تمثلها.
- دور الأحزاب في التأثير على السياسة العامة بكونها تضم مختلف شرائح المجتمع، وكل حزب هو مؤهل لأن يكون صانع سياسة عامة يوما ما.

③ - المواطن :-

- أنّه ليست أفكار ونظالات جماعات المصالح والأحزاب السياسية وحدها تؤثر في السياسة العامة .
- فالعديد من السياسات الحكومية تستند في مسلكها واختطابها لأفكار أفراد كالسياسيين والأكاديميين في الاقتصاد والاجتماع والسياسة الخارجية والدفاع ...
- أنّه من الشائع اغفال دور المواطن في صنع السياسة العامة، ومشاركته في ممارسة العمل السياسي وفي السياسات العامة يبقى محدودا حتى في النظم الديمقراطية .
- هذا لا يعني تغييبا مطلقا لدور المواطن في السياسة العامة .
- ففي ولايات كاليفورنيا الأمريكية وفي دولة سويسرا يشارك الفرد فعليا في التصويت ومناقشات السياسة العامة .
- في الدول الديمقراطية يدرك المواطن أثناء العملية الانتخابية، أنهم بصدد اختيار صنّاع سياسة عامة، وبالتالي التوجه الذي سيتطلع على صناعة سياسة عامة .
- هناك سياسات عامة بلورتها مبادرات أفراد، علماء، عسكريون، مقاعدون، مثقفون ...
- وعليه من خلال هذا المنطلق ينبغي على الحكومات الأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات المواطنين والعمل على ترجمتها إلى أفعال يمكن لمسها واستشعارها أثناء صنع السياسة العامة .
- المواطن من خلال ممارسة الحق الانتخابي فإنّه يمارس طرقا لاختياراته وتفضيلاته التي يعتزم أن ينهض بها الممثلون الذين ينتخبهم .

④ - الشبكات الزبائنية :-

- الزبائنية السياسية مفهوم يشير إلى نمط العلاقات والولاءات القائمة على أساس من الشللية والمصلحة الشخصية . وشراء الولاء تاهيك عن استخدام العصبيات (الجهوية، القرابة ...) في هذا المسار .
- العلاقات الزبائنية بين الفاعلين في السياسة العامة تؤدي وتقوم على غياب الموضوعية وغياب محددات الكفاءة والمهارة والخبرة .
- فالعلاقات التي تشكلها الشبكات الزبائنية يؤدي إلى تحول العلاقات بين الفاعلين السياسيين الرسميين والغير رسميين أو داخل كل مجموعة .

5) - القطاع الخاص

- يعرف القطاع الخاص بأنه نشاط غير طوعي وغير حكومي أو شبه حكومي، يقوم به كيان وطني أو أجنبي ماغ أو متعدد الجنسيات، ويكون النشاط ذا أغراض اجتماعية أو تنموية مختلفة

- ويتظاهر التحول في هذه العلاقات من طابعها الموضوعي المتعارف عليها خاصة بين أحزاب وكتل حزبية، أو بين المواطنين والممثلين السياسيين، إلى علاقة تفاعل شخصي يعتمد قوامه خصوصا العطاء المادي بين الأطراف المتدخلة في السياسة العامة.
- فتصبح الشبكات الزبائنية تعرف منطقها بتحويل العلاقات بين الفاعلين السياسيين عوض ارتكازها على القانون والموضوعية إلى شبه علاقة تجسد منطق (البيرة) في العلاقات بين التاجر وزبائنه، إذ التاجر يمنح سلعا مقابل أموال الزبون.
- السلع هنا هي مخرجات السياسة العامة التي تتحول بدفع العلاقات الزبائنية إلى غير المصادر العامة بل إلى مصادر أشخاص إن لم يكن شخص واحد.

عاشرا:- دورة حياة السياسة العامة

① - عملية صنع السياسة العامة:

تمر عملية صنع السياسة العامة بعدة مراحل وتعتبر المشكلات من حيث بروزها ووصولها إلى اهتمام صانع القرار، إحدى تلك المراحل، ثم تكوين وصياغة مقترحات السياسة العامة، وتبنيها، ...

② - تعريف المشكلات وتحديدها (أهمية السياسة العامة في تحديد المشكل):-

- المشكلات المقصودة في أدبيات السياسة العامة، هي المشكلات ذات الطابع العام.
- أهمية تحديد المشكلات وتعريفها هي أهم وأول خطوة في عملية صنع السياسة العامة الحكومية.
- لذلك يتطلب تعريف وتحديد المشكلة العامة بشكل دقيق ومتفق عليه نكل الفاعلين في ذلك يلحق إخفاقا بالسياسة العامة كل تلك المشكلة العامة
- هذه المرحلة (مرحلة تحديد المشكلات وتعريفها) تعرف بأنها (عملية تتضمن الموضوعات والمشكلات التي يدرك أنها هم موظفي الحكومة، والتي يشارك الناس من خارج الحكومة الموظفين الرسميين في ذلك)

- تعرّف هذه المرحلة بأنها: (قائمة الموضوعات التي توضع للبحث والمناقشة من أجل الوصول إلى حلول عامة لها) AOSS.
- كما يعرّف (أي هذه المرحلة): (قيام صنّاع السياسة العمومية في تطوير بدائل سياسية في سبيل التعامل مع المشكلات والقضايا المجتمعية واستنباط قرار السياسة العامة، من خلال تلك العملية).

* متى نقول أننا أمام مشكلة عامة؟

يمكن القول أننا أمام مشكلة عامة إذا توافرت شروط تالية:
- تغيير في الأوضاع والظروف في مجتمع ما. (العادة من حسن إلى سيء).
- يعتبر هذا التغيير غير مرغوب فيه، لتعارضه مع القيم المجتمعية، أو تعارضه مع حالة سياسية واقتصادية سابقة.
- اتفاق عدد كبير أو مجموعة فاعلة من المواطنين في الشعور بعدم الرضا عن الوضع الجديد.
- رغبة هؤلاء المواطنين في تصحيح الوضع واستعدادهم لبذل الجهد للوصول إلى هذا الهدف.

لكن؟ ما هي الأسباب التي تحوّل ما تحوّل مشكلة إلى مشكلة عامة؟

- وجود مشكلة عامة لا يعني أن المجتمع ككل موحد الرأي حولها، لأن الناس يختلفون في حكمهم على الأوضاع المحيطة بهم، خاصة في المسائل ذات الطابع القيمي والسياسي.
- وجود أشخاص أو هيئات ومؤسسات مؤثرة في المجتمع يعملون على منع إدخال عامة كقضية عامة بفعل القوة التي يحوزونها، فإما يعلون تلك المشكلة بإمكانيات تجعلها بعيدة عن الحكومة، أو تشويه صورة المشكلة لكي لا تبدو عامة، ولا تنتبه لها الحكومة (دور أصحاب النفوذ، ووسائل الإعلام).
- وجود بعض المؤسسات والمراكز التي لها دور أساسي في إنتاج المشكلات وإنشاءها وتهيئتها للاهتمام من قبل الحكومة.
- قوة وضعف الوسائط السياسية والمدنية (الأحزاب، المجتمع المدني) في بلورة القضايا، وإشهارها تنتهي في إيصال المشكلات إلى الحكومة.
- كمية المعلومات وتوعيتها المتوفرة عن المشكلة.

- عدم ادراك الحكومات للمشكلات المستجدة، بدرجة عدم نضج الوثائق الدستورية والقانونية المؤسسة لصلاحياتها عليها، خاصة في القضايا ذات الطابع السوسيولوجي والقيمي والاجتماعي (تحلل اللغة، الانحرافات الأخلاقية، الظواهر الاجتماعية المستحدثة مثلاً ....).
- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحدوده طبيعة وطرق ومجالات اهتمام الحكومة بالمشكلات (نسبي) (عامة).
- الاستقرار السياسي والمالي، وجوده وعدمه، يؤثر في طبيعة الاهتمام الحكومي (الدول الفقيرة والتي تعاني حروبا، هل تهتم بقضايا البيئة مثلاً).
- عدم وجود معايير للقياس الكمي، قد تكون هذه المشكلات أو تلك عامة (الفقر، الأوبئة، الأمية، التلوث ....).

إذا: ما هي العوامل التي تستطيع الحكومة من خلالها التعرف على المشكلات المختلفة التي يعاني منها المجتمع..

* مؤشرات تحديد المشكلات العامة..

- حجم المشكلة: من حيث أعداد المتأثرين بها.
- حدة المشكلة: من حيث درجة الضرر الفعلي الذي تسببه للأفراد والجماعات.
- الأولوية وتحدد من خلال المقارنة مع ما يترتب عليه من آثار أخرى

ضاربة لها مثال..

الفقر (مشكلة أولية) ← التخلف ← الجفوف وتعاطي المخدرات.
← الهجرة ← الإجرام
← سوء التغذية ← المرض ← التأخر العقلي، الإعاقات

(مشاكل ثانوية) (مشاكل درجة ثالثة)